

د. رعيد كاظم الصلح ود. علي خليفة الكواري

في

مشروع لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية(*)

"كيف تعزز المساعي الديمقراطية في البلاد العربية؟"

مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية

اللقاء السنوي الأول ١٩٩١

(*) نشرت في المستقبل العربي، ٩٢/١.

في الرابع والعشرين من شهر آب/ أغسطس ١٩٩١ انعقدت في مدينة أكسفورد - بريطانيا، في كلية سانت كاترينز - جامعة أكسفورد، ورشة عمل بعنوان "كيف تُعزّز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية؟" وذلك بدعوة من "مشروع الديمقراطية في البلدان العربية".

"المشروع" كما عُرّف في الأوراق التي وُزعت على المشاركين^(**) في الورشة، هو مبادرة أكاديمية غير هادفة إلى الربح، تقوم على الجهد التطوعي وتسعى إلى توطيد الصلات وتعميق الحوار بين المعنيين بالشأن الديمقراطي، وذلك من أجل تكوين رؤى فكرية ومناهج عملية مشتركة فيما بينهم بما يُعزّز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية.

انسجامًا مع هذه الغاية، وأخذًا بعين الاعتبار التحولات السياسية التي تمرّ بها الأقطار العربية، اختار "المشروع" عنوان وموضوع ورشة العمل. فهناك بالفعل مساعي ومبادرات انفتاح ديمقراطي في بعض البلدان العربية. وأصحاب هذه المبادرات هم من بين الحكّام والمحكومين معًا، وفي كثير من الأحيان فإنها قد لا تكون ناشئة عن التزام قاطع بالمبادئ الديمقراطية وإنما عن استجابة لضرورات عملية. ومهما تكن الدوافع إلى مباشرة الانفتاح، ومهما تكن طبيعة القوى التي تضطلع به، فالمهم أنه موجود ولا بد أن يتحرك كل ملتزم بالفكرة الديمقراطية للإفادة منه بقصد تعزيز المساعي الديمقراطية وتحفيزها إذا قصّرت، والعمل على تصحيح وجهة سيرها إذا أخطأت وابتعدت عن أهدافها المعلنة، وتعميق آثارها وجذورها إذا اقتضت على مسّ سطح الحياة السياسية العربية لا جوهرها وركائزها. لذلك دعا "المشروع" فريقًا من المعنيين بالشأن الديمقراطي في البلدان العربية من أهل الفكر والتجربة السياسية إلى "تبادل الآراء والتفكير بصوت عالٍ"، وللتداول فيما بينهم في المسألة التي تعنيهم وللتشاور في طرق وأساليب تطويرها والنهوض بها.

وحيث إن إمكانات "المشروع" المادية محدودة وهو مازال في طور الولادة، فقد اقتضت الدعوة على أولئك المقيمين في بريطانيا، أو الذين كانوا يزورونها صدقةً، أو على أولئك الذين أتوا من الخارج متطوّعين، فكان عدد المشتركين الإجمالي ٢٨ شخصًا انتموا إلى الأقطار الشرقية التالية: مصر، سوريا، العراق، فلسطين، قطر، الكويت، البحرين، لبنان، الأردن. وأغلب المشتركين، رجالًا ونساءً، كانوا من ذوي المهن الحرة ومن أهل الرأي والتجربة السياسية، وتفاوتت أعمارهم بحيث أنهم كانوا ينتمون إلى أجيال متعددة. ومع التفاوت في الأعمار والانتماءات القطرية، كان هناك أيضًا تباين في الخلفيات والنظرات الفكرية والعقائدية، إن صحّ التعبير، وهو ما سيظهر في المناقشات والمحاورات.

تضمنت الأوراق التي وُزعت على المشتركين واحدة تُعرف بـ "المشروع"، كما مرّ معنا، وثانية تُحدّد برنامج ورشة العمل، وأُخرى تضمنت عددًا من الأسئلة الاستهلالية Kick-off Discussion Questions كان القصد منها تحفيز الحوار دون حصره في إطار معين. وقد ركز البرنامج، ومثله الأسئلة، على المحاور الرئيسية الثلاثة التالية:

١- مفهوم الديمقراطية.

٢- الديمقراطية والخصوصية العربية.

(**) راجع الملحق في آخر هذا التقرير.

٣- تعزيز المساعي الديمقراطية.

وقد اجتهد المتحاورون في التحدث وفقاً لهذا التقسيم، وإن لم يكن ممكناً الالتزام به دوماً؛ نظراً لتداخل القضايا التي طُرحت خلال الحوار والمناقشات. وسنحاول فيما يلي عرض القضايا والتساؤلات التي كانت مطروحة في الورشة، وفي أذهان المساهمين فيها، ثم عرض الإجابات عليها، وأخيراً الإشارة إلى القضايا التي تستدعي المزيد من البحث والحوار مع مراعاة لتصميم الذي وُضع للورشة.

ما هي الديمقراطية؟

نبت هذا التساؤل من واقعنا العربي الملموس ومن طبيعة التطور السياسي عندنا. فعلى المستوى الدولي والأممي، كانت هناك محاولات متعددة للإجابة على هذا السؤال، انطلقت كل واحدة منها من بنى فكرية محددة، ومن أرضية عقائدية معينة. وفي إطار الصراع بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، وجّهت الماركسية - اللينينية نقداً إلى مفهوم الديمقراطية السائد في الغرب، معتبراً أنه لا يوجد مفهوم واحد شامل مانع، بل هناك مفاهيم متعددة يُعبر كل واحد منها عن مصالح طبقة محددة. فالديمقراطية بحسب مفهومها الليبرالي تخدم مصالح البورجوازية، والديمقراطية بحسب مفهومها الاشتراكي تخدم مصالح الطبقة العاملة (البروليتاريا). العامل الحاسم، من وجهة نظر الماركسيين اللينينيين، هو كيف تُوضع الديمقراطية موضع التطبيق.

فالديمقراطية التمثيلية - النيابية تتحوّل في نهاية المطاف إلى أداة لخدمة ديكتاتورية البورجوازية، في حين أن الديمقراطية الشعبية الحقيقية تقوم على الحكم المباشر، على الطريقة الأثينية، أو كعامية (كومونة) باريس.

دُعاه الديمقراطية في الغرب ردّوا على وجهة النظر هذه بالإشارة إلى أن الديمقراطية الأثينية مستحيلة في عصرنا هذا، في عصر الدول الكبرى. فضلاً عن ذلك، فإن الديمقراطية الأثينية نفسها لم تكن ممكنة لولا أن السادة كانوا يُمارسون السياسة بفضل العبيد والنساء الذين كانوا محرومين منها والذين كانوا يوقرون لهم الوقت والمعيشة، مما أتاح لهم التفرغ للشأن العام وملاحظة جزئياته وتفصيله. إذا كانت الديمقراطية المباشرة في الحقبة الأثينية وهماء، وفي أيامنا هذه مستحيلة، فما هو الممكن؟ في نظر الديمقراطيين في الدول المتقدمة، الديمقراطية الجديّة الممكنة هي التي تقوم على التمثيل النيابي، وما يتصل به من آليات وحقوق وشروط ومقدمات.

الديمقراطية النيابية، غير المباشرة، لها مساوئ كثيرة يعترف بها دُعاهها. ومن هنا قال تشرشل، كما استشهد به أحد المشتركين في الندوة، "إن النظام الديمقراطي هو أقلّ الأنظمة التي عرفها الإنسان سوءاً، لكننا حتى الآن لم نجد أفضل منه". وربما كان صحيحاً ما جاء في كتاب فرانسيس فوكوياما كبير منظري الخارجية الأمريكية - من أن هذا النوع من الديمقراطية قد ألحق هزيمة نهائية بالمفهوم الذي كان سائداً في الدول الاشتراكية بعد انهيار المعسكر الشرقي واندحار وتلاشي الاتحاد السوفيتي. ولكن هذا لا يعني أن الأسئلة حول الديمقراطية المنتصرة قد انتهت، وأنها نستطيع أن نأخذ بهذا المفهوم دون أن نفكر به ونقلّبه على أوجهه ونمعن النظر فيه، حتى إذا تأكدنا من صحته وسلامته ومطابقتها للمثُل التي تَعُدُّ الديمقراطية بها وللقيم التي

تبلورت في نفوسنا أخذنا به، وإلا فقد نكون نحن اليوم في البلدان العربية، وفي العالم الثالث، نلعب الدور نفسه الذي لعبه عبيد أثينا في علاقتهم مع السادة الأحرار، لا نملك من الديمقراطية إلا الأحلام الفارغة، في حين أن عبوديتنا هي شرط قيام واستمرار النظم الديمقراطية في الغرب. أي لولا العبودية هنا لما قامت الديمقراطية هناك.

إن هذه المخاوف والهواجس المقيمة في أذهان المثقفين العرب ونفوسهم، تدفع إلى التفتيش عن فهم ديمقراطي، عن مفهوم ديمقراطي، وعن مؤشرات ومعايير للديمقراطية، وإلى البحث عن العلاقة بين الديمقراطية والاقتصاد والاجتماع والقوى الاجتماعية، كما تدفع إلى البحث عن العلاقة بين الديمقراطية والحرية الفردية والنظام الرأسمالي وصولاً إلى طرح السؤال التالي: هل الديمقراطية عقيدة - نظام إيماني - تطرد العقائد الأخرى أم أنها تقنية أو طريقة تُوظف لتمكين المجتمع من إدارة أوجه الخلاف ومجالات تعارض المصالح بشكل سلمي؟ والإجابة على هذا السؤال مهمة؛ لأن في البلدان العربية محاولات عديدة ذكية لإلباس الحكم المطلق الثوب الديمقراطي. وضياح المعاني واضطرابها يسهلان هذه المحاولات ويبعداننا عن الديمقراطية فيما نحن نظن أنفسنا مقبلين عليها. ويُدرك جميع المشتركين في ورشة العمل هذه المحاذير ويعرفون أهمية بلورة مضامين الديمقراطية اتقاءً لما يحاوله المناهضون لها. ولكن مع ذلك، تباين المشتركين في الورشة في مواقفهم من هذه المسألة، فبرز بينهم اتجاهان:

-أقلية تقول بأن إعطاء الديمقراطية تعريفاً محدداً سيؤدي إلى اعتقالها وصبها في "حذاء صيني" يمنع تطورها ونموها ثم يؤدي في النهاية إلى قتلها. وتأكيداً على هذا الرأي يذكّر المشتركين في الورشة بأن الديمقراطية الليبرالية القائمة في الغرب كانت حصيلة العنف والاتجار بالعبيد.

وليس لنا، بالطبع، أن نطبّق مثل هذه الديمقراطية، وما قام في مراحل تاريخية مضت لا يصلح بالضرورة اليوم، بل إن الديمقراطية التي تصحّ في بلد عربي قد لا تكون مؤاتية لبلد عربي آخر.

وتأسيساً على ذلك نقول بأننا إن شئنا أن نطبق الديمقراطية فينبغي أن نفتش عن النموذج المتطور لها، مثل تجارب اللجان الشعبية في الضفة الغربية التي هي أسلوب راقٍ ومتقدم استخدمه الفلسطينيون لحل مشاكل معينة.

-أكثريّة لم تتوقف كثيراً عند مسألة التعريف وما إذا كانت هناك ماهية ثابتة أم متحولة للديمقراطية وفقاً لاختلاف ظروف المكان والزمان، وإنما انتقلت مباشرة إلى اقتراح معايير ومواصفات للديمقراطية المرغوبة في الأقطار العربية وهذه المواصفات لُخّصت بالآتي ودون ترتيب:

- احترام حقوق الإنسان باعتبار أنه هو هدف أي نظام مجتمعي وغايته.
- التأكيد على المشاركة الشعبية في الحكم باعتبار أن الشعب هو صاحب القرار.
- إيجاد التوازن بين الشعب وصاحب القرار، فلا تتحدر الدولة إلى الفوضى عندما ينهار الثاني، ولا تضيق الديمقراطية عندما يُغيّب الأول.
- السماح بالتعددية الحزبية باعتبارها وسيلة المشاركة الشعبية.

- تداول السلطة بأسلوب سلمي بين الأحزاب والجماعات السياسية في البلاد.
- تأمين العدل والمساواة، فلا تكون الديمقراطية نظامًا يسمح لفئة صغيرة من المجتمع بمصادرة ثرواته وإدارة شؤونه على نحو يتعارض مع مصالح الأكثرية.
- توطيد الحريات العامة التي لا ديمقراطية بدونها.
- الفصل بين السلطات واستقلال القضاء بصورة خاصة كي يؤمّن للناس حقوقهم ضد طغيان السلطة التنفيذية.

إن بعض هذه المواصفات يتداخل ويتشابك. فإقرار حقوق الإنسان - إذا كان المعنى بها تلك التي جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - ينطوي على ضمان الحريات العامة مثل حرية الفكر والاجتماع والانتخاب والعمل والانتقال والالتزام بحقوق الإنسان يعني أيضًا التزامًا بمبادئ العدل والمساواة أمام القانون. تبقى المشاركة الشعبية وتنظيمها وتوفير ظروفها بحيث تكون الدولة أداةً لخدمة الشعب وتوفير أمنه وارتقائه الروحي وخيره المادي. وفي هذا الإطار، لا بد من التأكيد على التعددية الحزبية التي تتيح للمواطن انتقاء أفضل الأطر والبرامج للمشاركة في السلطة، وكذلك على التداول السلمي للسلطة؛ إذ بدونها تتعطل عملية المشاركة، وعلى ضرورة العمل على الفصل بين السلطات كي تكون هناك إمكانية لمراقبة الحكم ومنعه من الخروج على الدستور الذي يضمن للإنسان حقوق وقيمه.

إن هذه النقطة الأخيرة، وهي تدخل عادة في صلب تحديد مقومات الديمقراطية ومعاييرها أي سيادة القانون، لم تُدرج خلال محاورات ورشة العمل مع بقية المعايير والمواصفات، ولكن الحديث عنها جاء في الجلسة الثانية؛ حيث اتجه المتحاورون، وفقًا للبرنامج الموضوع، من التعميم إلى التخصيص، ومن التجريد والبحث النظري إلى التشخيص واستعراض الواقع الملموس للديمقراطية في النطاق العربي.

الديمقراطية والخصوصية العربية

الديمقراطية تبدو كأنها سيلٌ يجتاح كل السدود والجران التي أقامتها العقائد الإطلاقيه في وجه الحرية، ويغشى كل البلدان والأقطار: دول الكتلة الشرقية تتسابق إلى الأخذ بها، وكتلة عدم الانحياز تقرّها في مؤتمرها الأخير. بيد أن هذا السيل الجارف يظهر وكأنه يقف مترددًا أمام المجتمعات العربية؛ إذ نرى إرهاباته وملامحه هنا وهناك دون أن نرى أنظمة ديمقراطية مستقرّة. أكثر من ذلك، إننا نجد الديمقراطية في بعض الأقطار العربية تخطو إلى الإمام خطوة لكي تتراجع من بعدها خطوات. فما هي دلالات هذه الظاهرة وما هي أسبابها؟ هل أن الأقطار الأخرى التي سبقتنا إلى تطبيق المبادئ الديمقراطية هي في حاجة إليها بينما نحن في غنى عنها؟ الكثيرون عندنا يعتقدون أن العكس صحيح، وهذا ما أشارت إليه الأسئلة الاستهلالية للورشة إذا جاء فيها أن الديمقراطية قد تكون العلاج الأفضل لمعضلات التفكك العامودي (الصراعات الإثنية السلالية والمذهبية والطائفية والقبلية والحزبية)، والأفقي (التوترات الاجتماعية)، ومشاكل هدر الطاقات وتبديد الإنجازات. وفيها أيضًا الحلّ لمشكلة التمادي في إهدار حقوق الإنسان. إذن، لماذا تدخل الديمقراطية المجتمعات الأخرى في العالم وتبتعد عنا؟ أم أننا نخطئ في تشخيص واقعنا بالمقارنة مع غيرنا، فنرى الفارق كبيرًا بالمعيار الديمقراطي، وهو ليس بالكبير؟ وهل نخطئ أيضًا إذ نعتقد أن الديمقراطية سارت في نهج سهل، مستقيم عند الآخرين، في حين أنها تسير عندنا في نهج متعثر متعرج؟

قد تكون آلام ولادة الديمقراطية ومعضلاتها واحدة في أكثر مجتمعات العالم. ولكن مع ذلك تبقى للمجتمعات خصوصياتها التي تُلقى بآثارها على عملية الولادة، وعلى مستقبل الوليد. وتتبع هذه الخصوصيات، إلى حد بعيد، من إشكاليات جوهرية تتطلب الحلول الخلاقة والمبدعة كي تأخذ التحوّلات الديمقراطية أبعادها الكاملة. وفي مقدمة هذه الإشكاليات، في المجتمعات العربية؛ العلاقة مع الإسلام باعتباره العقيدة الدينية والتي تؤمن بها غالبية العرب والأكثرية الساحقة من المقيمين في الأرض العربية. فهل هناك تعارض بين الديمقراطية وأحكام القرآن والسنة؟ وهل هناك مجال للتوفيق بين الشورى والنظام الديمقراطي؟ ومن هذه الإشكاليات المهمة أيضاً ما يظهر أحياناً من تعارض، حقيقي أو موهوم، بين موجبات الأمن القومي الذي يقتضي المركزية في تهيئة الجهود وتعبئة الطاقات لمواجهة التوسعية الصهيونية من جهة، وفروض الديمقراطية التي تقوم على المجتمع المفتوح والمبادرة الفردية من جهة أخرى.

تعتز الديمقراطية عندنا لا يدل على مجافاتها لطباع العرب أو لطبيعة مجتمعاتهم، بل إنه أمر عادي في الصيرورة الديمقراطية لأي بلد من البلدان المتقدمة. خصوصية المجتمعات العربية لا تنفي، إذن، حاجتها إلى الديمقراطية أو استعدادها لقبولها، وإنما هي تعني أن ظروف تطويرها عندنا تختلف عن ظروف تطوّر رها عند الغير. في أوروبا، مثلاً، نشأت الديمقراطية نتيجة أعمال بالغة العنف وبعد إدخال ترتيبات استغرق وضعها موضع التطبيق فترة طويلة.

أما التجارب الديمقراطية في العالم العربي فهي طُبقت كتدبير احترازي لاحتواء العنف مثلما حصل في الأردن، الجزائر، مصر والكويت.

ارتبط هذا التباين بأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية، وكان من محصّلة هذه الأسباب أن الدول - الجماعات الحاكمة شكّلت العنصر الأول المولّد للديمقراطية، في حين أن المثقفين - الانتلجنسيا - المتأثرين بالثقافة الديمقراطية لعبوا دور العنصر الثاني في هذه الولادة.

إذا كان دور الدولة - الجماعة الحاكمة - في البلدان العربية حاسماً في عملية الانفتاح والتحوّل الديمقراطي، فإنه من البديهي أن يكون دورها في تعطيل الانفتاح أو حجبها هو الآخر حاسماً. فلماذا تتجه بعض الحكومات العربية إلى الانفتاح بينما تخطو حكومات أخرى في اتجاه مضاد؟

لاحظ بعض المشتركين أن ضعف الدولة العربية لا يقوّي الديمقراطية، وأن التيارات التي كانت تناصب الدولة العداً وتدعوا إلى الإطاحة بها وإلى دمج كيائها مع كيان أكبر (قومي، ديني، أممي) أضعفت الديمقراطية عندنا، في حين أن بناء الدولة والاعتناء بها وتطويرها يُساعد على نمو الديمقراطية ولا يعرقل، بالضرورة، مشاريع الاندماج بالمتحد الأكبر. إن هذه الرؤية تفترض أن تيارات المعارضة، وليس الجماعات الحاكمة فقط، مسؤولة أيضاً عن الأوضاع السياسية في البلدان العربية، وأنها تملك القدرة على توجيه الأحداث والتأثير فيها على الأقل. لماذا، إذن، لم تستخدم هذه التيارات والقوى نفوذها وتأثيرها من أجل دفع التحوّلات إلى الإمام؟ أجاب بعض المشتركين، بأن هذه القوى المعارضة ليست ديمقراطية في الأساس؛ ولأن التيار الديمقراطي بين المعارضين بقي تياراً ضعيفاً محدود التأثير.

وهكذا تضافرت الحكومات والمعارضات العربية على سدّ الأبواب أمام دخول الديمقراطية البلدان العربية. موقف الجماعات الحاكمة من هذه المسألة تأثر باعتبارات كثيرة منها الرغبة في المحافظة على الحكم أو الارتباط بالمصالح الخارجية التي لكم تكن تشجّع قيام أنظمة ديمقراطية عربية. أما موقف الجماعات المعارضة فلكي يتأثر، أحياناً أيضاً، بعقائد ومصالح وأنظمة حكم عربية وأجنبية تعارض الديمقراطية الجانبان تأثراً أيضاً بظروف اقتصادية، مثل سوء توزيع الثروة المادية وأوضاع اجتماعية كالعلاقات الأسرية التي تعلّم أفراد العائلة الطوعية لا المشاركة. فضلاً عن هذا وذاك، فإن الثقافة السائدة ليست ديمقراطية، فهناك في بلادنا خوف عام من الثقافة، وأكبر منه الخوف من الثقافة الديمقراطية التي تشدد على احترام الإنسان وحقوقه الطبيعية وتخضُّ على الحلم والتسامح Tolerance. خرج المشتركون من ذلك إلى القول بأن لمصير الديمقراطية في البلدان العربية علاقةً بمواقف وسياسات القوى الحاكمة والمعارضة معاً، مثلما هي متصلة بالظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تكوّنت في ظلها هذه القوى. وتأسيساً على ذلك، وجب على من يرغب في تنمية الديمقراطية في البلدان العربية أن يبدأ من هذا الواقع، وأن يضع في اعتباره تلك المعطيات لكي يصوغ في ضوءها مشروعاً أو خطوات لتعزيز المساعي الديمقراطية العربية، وهو ما كان موضوع الجلسة الثالثة.

تعزيز المساعي الديمقراطية

في البلدان العربية

المعنيون بالشأن الديمقراطي في الأقطار العربية لا ينطلقون من الفراغ، بل يبدعون من واقع عربي فيه تجارب كثيرة ذات صلة بموضوع اهتمامهم، ومن مبادرات ومساهمات ديمقراطية قائمة فعلاً.

وهذه المساعي تأتي من جماعات عربية حاكمة مثلما تقوم بها بعض الجماعات العربية الأهلية. وحتى تعزّز هذه القوى مساعيها ومبادراتها فإنه من المفيد أن تزيد من التنسيق فيما بينها وصولاً إلى وضع برامج لتطوير الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية بما يخدم توجهات هذه القوى.

ولكن عليها ألا تنتظر حتى ينوب عنها هذا التطور نفسه في تحقيق الانفتاح السياسي واللتقى الديمقراطي، بل أن تبذل هي، من جانبها، جهداً مكثفًا ومتصلاً في استحداث هذه التحولات. على هذه القوى المعنية بالشأن الديمقراطي أن تبدأ بالجهد الفكري وتكثيفه. وعلى هذا الصعيد هناك، كما جاء في الجلستين الأولى والثانية، العديد من الإشكاليات التي تستحق التبصّر والحلّ. وقد يبدو البعض منها صعباً، ولكنه ليس كذلك.

فلنأخذ أبرز الإشكاليات التي أشير إليها، وهي التعارض المفترض بين الإسلام والديمقراطية. إنه في رأي عدد من المشاركين غير موجود، وإنه (الإسلام) لن يقف عائقاً أمام تطبيق الديمقراطية لو شاء العرب أن يطبقوها. الإسلام لا ينزع عن الأمة دورها وحقّها في المشاركة في الحكم، والإسلام كان دوماً مع الحرية والديمقراطية بدليل أن الأزهر أصدر فتوى قديمة يقول فيها إن "الأمة هي مصدر السلطات".

إن حل التعارض المفترض أو ربما الموهوم بين الدين والديمقراطية يُساعدنا على تأصيل الفكرة الأخيرة باعتبارها تنجم - كما كتب أحد المدعويين الذين لم يحضروا الورشة- "... مع تراث أمتنا (...إلهي ليست امتداداً أو إحياءً أو اقتراحاً من الغرب يُطلقه متى يريد، ويُلبسه لمن يريد (...ويحدّد مواصفاته طبقاً لاستراتيجيته الخاصة". إن هذا لا يعني الانغلاق ولا الانعزال عن الآخرين وعن تجاربهم، بل العكس يعني أن نتعامل ونتعاون معهم من أجل إغناء أفكار الديمقراطية وتجاربها. وقد يعني أكثر من ذلك، أي أن نفيد من العامل الخارجي وأن نحاول توظيفه في خدمة التحوّل الديمقراطي حتى لا يُستخدم في الاتجاه المعاكس، أي في لجم المساعي الديمقراطية في البلدان العربية.

إن تكثيف النشاط الفكري الديمقراطي بالندوات والحوارات والكتابات يعزّز ويسرّع التحوّلات الديمقراطية، ومثل ذلك، كما قال أحد المشاركين، إيجاد معهد للتدريب الديمقراطي.

ذلك أن الديمقراطية علم ومعرفة، فحتى يتمكن المواطن العربي، خاصة المسؤول، من تطبيق المبادئ الديمقراطية، لا بد له من الاطلاع على التراث الديمقراطي الإنساني وعلى تجارب الأمم والشعوب في هذا المضمار، ومنها تجارب العرب بصورة خاصة. ثم إن الديمقراطية هي فن وتقنية، وحتى يصبح المرء ديمقراطياً بالفعل فلا بد له من الاطلاع على أصولها وأن يُتاح له التعرّف على تطبيقاتها.

الغرض من هذا الاقتراح تطوير المدارك الديمقراطية عند الفئات الحاكمة وعند أهل الرأي والفكر وأصحاب الحل والعقد. بيد أن المطلوب أكثر من ذلك؛ المطلوب هو تنمية الثقافة الديمقراطية عند الجميع، أي بين سائر أفراد الأمة وجميع فئات الشعب، فعندما يصبح سير المجتمعات العربية على طريق الانفتاح والديمقراطية أكثر يسراً وسهولة، وأقل تعثراً وصعوبة، ويزداد وزن المعنيين بالشأن الديمقراطي في الداخل والخارج، كما ينمو تأثيرهم على الحياة العامة ومع بلوغ هؤلاء هذه المنزلة في مجتمعاتهم، فإنه عليهم أن يبذلوا جهداً كبيراً في تعزيز سلطة القانون وترسيخ الحياة الدستورية، فالدستور هو المدخل إلى تعزيز الجهد الديمقراطي. ومع الدستور ينبغي أيضاً الاهتمام بالتعليم، كما قالت إحدى المشتركات. فالمواطن المتعلّم هو الأكثر قدرة على صيانة حقوقه وعلى استيعاب مبادئ القانون والعمل بمقتضاها.

ملاحظات ختامية

خلال ساعات، تطرّق المشتركون في ورشة العمل إلى أكثر من جانب من جوانب العملية الديمقراطية، وبدا أنهم اتفقوا على توجّهات عامة، منها ما يلي:

أولاً: إن للديمقراطية مواصفات وتطبيقات معيّنة ينبغي الأخذ بها في البلدان العربية. ولكن السؤال حول ماهية الديمقراطية بقي مفتوحاً: فهل الديمقراطية تقنية للحكم فقط، أم أنها يمكن أن تكون أداة لأعراض أخرى مثلها مثل الطريق التي تعبر عليها الجيوش لإشاعة الموت والدمار، مثلما تعبر عليها قوافل التجارة لإشاعة البحبوحة والرخاء؟ أم أن الديمقراطية نظام إيماني Belief System وعقيدة لا يمكن عزلها عن سلم قيم خاص بها وعن أهداف نابغة من جوهرها؟ بقي هذا السؤال قائماً ينتظر مناسبة أخرى للإجابة عنه.

ثانياً: إن الديمقراطية لا تتناقض مع الخصوصية العربية. فالأولى لا تقضي على الثانية، والثانية لا تطرد الأولى وتنفيها. ولكن السؤال حول العلاقة بين الديمقراطية والدين بقي أيضاً مفتوحاً مثلما هو السؤال حول وظيفة الديمقراطية ودورها وعلاقتها بالعقائد. والموضوعان يحتاجان إلى المزيد من الاهتمام وتعميق الحوار في مناسبات مستقبلية.

ثالثاً: كانت الاستجابة للدعوة لحضور ورشة العمل، والمشاركة المجزية في الحوار، في حد ذاتها تعبيراً عن استعداد فريق من أهل الفكر والقيادة العرب لتعزيز المساعي الديمقراطية.

وفي مداوات هذا الفريق ظهرت اقتراحات ملموسة وجادة إذا تمكّن "المشروع" من المساهمة في تنفيذها يكون قد خطا خطوات جادة على طريق التحول إلى أداة للتواصل بين العرب المعنيين بالشأن الديمقراطي. وقدرة المشروع في التنفيذ مرهونة، في الدرجة الأولى، بتواصله مع جميع المهتمين بالشأن العام واضطلاعه بدور الجهة الوسيطة في الحوار بين التيارات الفكرية والسياسية الفاعلة على الساحة العربية من أجل الوصول إلى قواسم مشتركة تعزّز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية. ولعل هذا الدور هو جوهر الرسالة التي يسعى "مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية" إلى الاضطلاع بها... فهل الظروف الراهنة مؤاتية لحوار ناضج ومسؤول بين مختلف التيارات الفكرية والسياسية يُساعد على إدارة أوجه الاختلاف لما فيه صالح الشعوب العربية؟

أكسفورد- آب/ أغسطس ١٩٩١.

ملحق

- ١- د. أحمد عيّه (لبنان) باحث.
- ٢- د. بندلي جلافانيس (بريطانيا) أستاذ جامعي.
- ٣- أ. جاسم حمد الصقر (الكويت) رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة الكويتي السابق.
- ٤- أ. جورج الور (الأردن) رجل أعمال.
- ٥- أ. خولة مطر (البحرين) صحفية.
- ٦- د. رسول الجش (البحرين) صيدلي.
- ٧- د. رغيد الصلح (لبنان) كاتب.
- ٨- د. روبرت مابرو (بريطانيا) مدير معهد أكسفورد لدراسات الطاقة.
- ٩- أ. رياض نجيب الرّيس (سورية) كاتب وناشر.
- ١٠- أ. زكريا تامر (سورية) كاتب.
- ١١- د. ريسام الساعي (سوريا) أستاذ جامعي.
- ١٢- أ. ضياء الفلكي (العراق) مدير شركة.
- ١٣- د. عبد الباري عطوان (فلسطين) رئيس تحرير صحيفة.
- ١٤- د. عبد الحسن الأمين (لبنان) كاتب.
- ١٥- أ. عرفان عرب (فلسطين) تليفزيون الشرق الأوسط.
- ١٦- بروفسور عزيز العظمة (سورية) أستاذ جامعي.
- ١٧- د. عصام النقيب (فلسطين) أستاذ جامعي.
- ١٨- د. علي خليفة الكواري (قطر) استشاري.
- ١٩- عماد شبارو (لبنان) رجل أعمال.
- ٢٠- أ. عماد ملاك (فلسطين) إعلامي.
- ٢١- د. غسان عطيه (العراق) كاتب وناشر.
- ٢٢- أ. غياث الباقي (لبنان) رجل أعمال.
- ٢٣- أ. فوزية الدلال الفلكي (دولة الإمارات العربية المتحدة) ملحقة صحفية.
- ٢٤- د. كاميليا فوزي الصلح (مصر) باحثة علم اجتماع.
- ٢٥- د. لميا الكيلاني الور (العراق) عالمة آثار.
- ٢٦- أ. محمد قباني (لبنان) مهندس ونائب.
- ٢٧- أ. محمود رياض (مصر) أمين عام الجامعة العربية سابقاً.
- ٢٨- د. يوسف الشوبري (لبنان) أستاذ جامعي.